

مؤتمر نزع السلاح

CD/1382

5 February 1996

ARABIC

Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية يحيل فيها بيانا من الرئيس بشأن تصديق مجلس الشيوخ على معاهدة ستارت ٢ لخفض الأسلحة النووية مع روسيا وبيانا صادرا عن الناطق الصحفي باسم البيت الأبيض يحتوي على بيانات مرجعية بشأن التصديق على معاهدة ستارت ٢

كما ذكرت في البيان الذي ألقته في الجلسة العامة المعقودة في ١ شباط/فبراير، مرفق مع هذه الرسالة نسخة من بيان الرئيس بشأن تصديق مجلس الشيوخ على معاهدة ستارت ٢ لخفض الأسلحة النووية مع روسيا ومن البيان الصادر عن مكتب الناطق الصحفي باسم البيت الأبيض الذي يحتوي على معلومات مرجعية بشأن التصديق على معاهدة ستارت ٢.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم باصدار هاتين الوثيقتين بوصفهما من الوثائق الرسمية لمؤتمر نزع السلاح مع تعميمهما على جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر.

(التوقيع):
ستيفين ج. ليدوغار
السفير
الممثل الدائم

بيان من الرئيس بشأن تصديق مجلس الشيوخ على معاهدة ستارت ٢ لخفض الأسلحة النووية مع روسيا

اليوم، قام الأعضاء الديمقراطيون والجمهوريون بمجلس الشيوخ، سويًا، بتوفير المزيد من الأمن للشعب الأمريكي، وذلك بتصديقهم على معاهدة ستارت ٢ لخفض الأسلحة النووية مع روسيا. وإنني لسعيد بهذه الخطوة التاريخية. فكما ذكرت في خطابي إلى الأمة هذا الأسبوع، ستوفر هذه المعاهدة مزيدًا من الأمن لكل أمريكي، ولكل روسي، وللناس جميعًا في جميع أرجاء العالم.

وتستوجب معاهدة ستارت ٢ إجراء تخفيضات حادة في الترسانات النووية لكلا البلدين. وستؤدي هذه المعاهدة، بجانب معاهدة ستارت ١، التي أصبحت نافذة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، إلى إزالة أجهزة لإطلاق القذائف من الغواصات وقاذفات القنابل والبر تحمل أكثر من ١٤ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية - وهو ما يعادل ثلثي الترسانة النووية التي كانت لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق في ذروة الحرب الباردة. وستؤدي معاهدة ستارت ٢ أيضًا إلى إزالة أكثر أنواع الأسلحة النووية مدعاة لعدم الاستقرار - وهي القذائف التسيارية العابرة للقارات التي تحمل رؤوسًا حربية متعددة. وابتداءً من الرئيس نيكسون، سعى ستة من رؤساء الولايات المتحدة من كلا الحزبين إلى تحديد الأسلحة النووية والحد منها. وقام الرئيس بوش بالتفاوض لعقد معاهدة ستارت ٢ وأحال هذه المعاهدة إلى مجلس الشيوخ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وإنني لفخور لانتهازنا للفرصة التي سنحت لنا بانتهاء الحرب الباردة للابتعاد بمثل هذا القدر عن الهاوية النووية.

وبصفتي رئيساً للولايات المتحدة، فإن أهم واجباتي الأساسية هو حماية أمن الشعب الأمريكي. وهذا ما دعاني إلى جعل التقليل من التهديد النووي من أعلى الأولويات في الوقت الحالي.

ونتيجة لذلك، ولأول مرة منذ بداية العصر النووي، لا توجد قذائف روسية موجهة إلى شعب الولايات المتحدة. وأقنعنا أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان بالتخلي عن الأسلحة النووية التي تركت على أراضيها عند حل الاتحاد السوفياتي. وأقنعنا كوريا الشمالية بتجميد برنامجها الخطير للأسلحة النووية مع خضوع ذلك للرصد الدولي. ونعمل حالياً مع بلدان في جميع أرجاء العالم على تأمين الأسلحة والموارد النووية وتدميرها لعدم وقوعها بين أيدي الإرهابيين أو المجرمين. وبذلنا جهوداً عالمية للتوصل إلى التمهيد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار التي تمنع انتشار الأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لها.

والآن، وكما ذكرت بالحاح في خطابي إلى الأمة، ينبغي أن نبذل المزيد من الجهود لتوفير أمن حقيقي ودائم للشعب الأمريكي. ويمكننا أن نضع حداً لسباق الأسلحة النووية الجديدة بالتوقيع على معاهدة حقيقية للحظر الشامل للتجارب النووية هذا العام. ويمكننا تحريم الغازات السامة نهائياً بتصديق مجلس الشيوخ على اتفاقية الأسلحة الكيميائية هذا العام. ويمكننا مكافحة الإرهابيين الذين يحوزون أسلحة رهبة للتدمير الشامل بموافقة الكونغرس نهائياً على القانون الذي اقترحته بعد واقعة مدينة أوكلاهوما لزيادة الامكانيات المتاحة لتنفيذ القانون الأمريكي.

وبالعمل معاً، أعتقد أننا يمكننا أن نتخذ، بل وسنتخذ فعلاً، جميع هذه الخطوات الهامة لتوفير المزيد من الأمن للشعب الأمريكي.

معلومات مرجعية بشأن التصديق على معاهدة ستارت ٢

الغرض من معاهدة ستارت ٢

إن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة من تحديد الأسلحة الاستراتيجية هو تحقيق المزيد من الاستقرار عند مستويات أكثر انخفاضاً من الأسلحة النووية. وتعتبر معاهدة ستارت ٢ اتفاقاً منصفاً وقابلًا للتحقق فعلياً وستؤدي إلى تخفيض عدد ناقلات الأسلحة النووية الاستراتيجية والرؤوس الحربية القائمة عليها كما ستؤدي إلى تخفيض إجمالي القوات النووية الاستراتيجية بمقدار ٥ ٠٠٠ رأس حربي أخرى علاوة على الرؤوس الحربية الـ ٩ ٠٠٠ التي ينبغي تخفيضها بموجب معاهدة ستارت ١.

الدول الأطراف في معاهدة ستارت ٢

جرى التفاوض بشأن معاهدة ستارت ٢ بين الولايات المتحدة وروسيا خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ وأحالها الرئيس جورج بوش إلى مجلس الشيوخ بعد التوقيع عليها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

الملامح الرئيسية لمعاهدة ستارت ٢

تعتمد معاهدة ستارت ٢ على معاهدة ستارت ١ التي تم التوقيع عليها في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وستظل جميع أحكام معاهدة ستارت ١ سارية المفعول، باستثناء الأحكام المعدلة صراحة في المعاهدة الجديدة. وستظل معاهدة ستارت ٢ نافذة طوال الفترة المقررة لتنفيذ معاهدة ستارت ١ (تبلغ الفترة المقررة لتنفيذ معاهدة ستارت ١، خمسة عشر عاماً ويجوز تمديدتها لفترات متعاقبة تبلغ كل منها خمسة أعوام بالاتفاق بين الطرفين).

وستنص المعاهدة على حدود قصوى متكافئة لعدد الأسلحة النووية الاستراتيجية التي يمكن وزعها من جانب كل من الطرفين. وستحدد المعاهدة الحدود القصوى لمرحلتين. مرحلة أولى سيلزم استكمالها بعد سبع سنوات من تاريخ نفاذ معاهدة ستارت ١ (أصبحت معاهدة ستارت ١ نافذة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ومرحلة ثانية سيلزم استكمالها بحلول عام ٢٠٠٣. وقد تستكمل المرحلة الثانية في نهاية عام ٢٠٠٠ إذا قامت الولايات المتحدة بالمساعدة في تمويل إزالة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في روسيا.

- المرحلة الأولى: في نهاية المرحلة الأولى، سيستكمل كل طرف تخفيض مجموع رؤوسه الحربية النووية الاستراتيجية الموزعة إلى ٣ ٨٠٠ - ٤ ٢٥٠ رأس حربي. ويشمل هذا العدد الرؤوس الحربية القائمة على القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات الموزعة، فضلاً عن الرؤوس الحربية التي تجهز بها قاذفات القنابل الثقيلة المعدة لمهام نووية. ومن مجموع الحربية الـ ٣ ٨٠٠ - ٤ ٢٥٠، لا يجوز أن يوجد أكثر من ٢ ٠٠٠ رأس حربي على قذائف تسيارية عابرة للقارات برؤوس متعددة فردية التوجيه موزعة، ولا أكثر من ١ ٦٠٠ رأس حربي على قذائف تسيارية تطلق من الغواصات موزعة، ولا أكثر من ٦٥٠ من رأس حربي قذائف تسيارية عابرة للقارات موزعة.

- المرحلة الثانية: وفي نهاية المرحلة الثانية والختامية، سيستكمل كل طرف تخفيض مجموع رؤوسه الحربية النووية الاستراتيجية إلى ٣ ٠٠٠ - ٣ ٥٠٠ رأس حربي. ولا يجوز أن يكون أي رأس حربي من هذه الرؤوس الحربية على قذائف تسيارية عابرة للقارات برؤوس متعددة فردية التوجيه، بما في ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات الثقيلة. وهكذا، ينبغي إزالة جميع القاذف التسيارية العابرة للقارات برؤوس متعددة فردية التوجيه من القوات الموزعة لكل من الطرفين؛ ولن تظل باقية إلا القذائف التسيارية العابرة للقارات التي تحمل رأسا حربيًا واحدًا. ولا يجوز وزع أكثر من ١ ٧٠٠ - ١ ٧٥٠ رأس حربي على قذائف تسيارية تطلق من الغواصات. ولن يوجد حظر على القذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات برؤوس متعددة فردية التوجيه.

تخفيض الحمولة

ستسمح المعاهدة بتخفيض عدد الرؤوس الحربية المحمولة على بعض القذائف التسيارية. وسيكون مثل هذا "التفريغ" جائزًا بطريقة منظمة بعناية، معدلة للقواعد المتفق عليها في معاهدة ستارت ١.

- فسيجوز لكل طرف تخفيض حمولة نوعين قائمين من القذائف التسيارية بقدر يصل إلى أربعة رؤوس حربية لكل منهما، علاوة على القذائف Minuteman III الأمريكية وSS-N-18 الروسية. ولن توجد حدود اجمالية لعدد الرؤوس الحربية التي يمكن تفريغها.

- ويجوز تخفيض حمولة عدد محدود يبلغ ١٠٥ من القذائف التسيارية العابرة للقارات من أحد هذين النوعين بقدر يصل إلى خمسة رؤوس حربية لكل منها. ولن يجوز وزع مثل هذه القذائف التسيارية العابرة للقارات إلا في الصوامع التي كانت موزعة بها عند التوقيع على المعاهدة.

وهكذا، سيتمكن تخفيض حمولة القذائف التسيارية العابرة للقارات Minuteman III الأمريكية التي تحمل ثلاثة رؤوس حربية، والقذائف التسيارية العابرة للقارات SS-17 الروسية التي تحمل أربعة رؤوس حربية، و١٠٥ من القذائف التسيارية العابرة للقارات SS-19 الروسية التي تحمل ستة رؤوس حربية إلى رأس حربي واحد فقط، للامتثال لواجب إزالة جميع القذائف التسيارية العابرة للقارات برؤوس متعددة فردية التوجيه. وستلزم إزالة جميع القذائف التسيارية العابرة للقارات Peacekeeper الأمريكية، والقذائف التسيارية العابرة للقارات الثقيلة SS-18، والقذائف التسيارية العابرة للقارات SS-24 الروسية، طبقًا لإجراءات المعاهدة.

إزالة منظومات القذائف

يجوز في معاهدة ستارت ١ إسقاط القذائف التسيارية التي تنقل بالغواصات الموزعة ومعظم القذائف التسيارية العابرة للقارات الموزعة من الحساب إما بتدمير أجهزة الاطلاق (الصوامع للقذائف التسيارية العابرة للقارات الثابتة، ومنصات الاطلاق المتحركة للقذائف التسيارية العابرة للقارات المتحركة، وأجهزة الاطلاق بالغواصات للقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات)، وإما بتعديل أجهزة الاطلاق المذكورة لعدم استخدامها إلا للأنواع الأخرى من القذائف التي تجيزها المعاهدة. والاستثناء الوحيد الذي يرد على ذلك هو القذائف SS-18؛ فبموجب معاهدة ستارت ١، ينبغي تنفيذ الالتزام بإزالة ١٥٤ من القذائف SS-18 الموزعة عن طريق تدمير الصوامع وليس عن طريق تعديلها.

وبموجب معاهدة ستارت ٢، سيستمر عموماً سريان هذه القواعد. وسيكون الاستثناء الرئيسي مرة أخرى هو القذائف SS-18. فسيجوز تعديل ٩٠ من الصوامع المخصصة للقذائف SS-18 للقذائف التي تحمل رأس حربية واحدة، وستكون هذه القذائف على حد قول روسيا من طراز SS-25. وستنص المعاهدة على إجراءات محددة، منها التفتيش بالموقع، لضمان عدم قدرة هذه الصوامع المعدلة على إطلاق قذائف تسيارية عابرة للقارات ثقيلة مرة أخرى مستقبلاً. وسيلزم طبقاً لأحكام هذه المعاهدة تدمير الصوامع الـ ٦٤ المتبقية للقذائف SS-18.

ومقابل الحق في الاحتفاظ بما يصل إلى ٩٠ صومعة معدلة للقذائف SS-18، ستستوجب المعاهدة إزالة جميع القذائف SS-18 وحواياتها، الموزعة وغير الموزعة، في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وهذا اختلاف رئيسي مع معاهدة ستارت ١. فلم تطلب معاهدة ستارت ١ عموماً تدمير القذائف. ولكن وافقت روسيا في معاهدة ستارت ٢ على إزالة جميع القذائف SS-18، الموزعة وغير الموزعة. وهذا يحقق تماماً هدفاً كانت تسعى إليه الولايات المتحدة منذ مدة طويلة، وهو الإزالة الكاملة للقذائف التسيارية العابرة للقارات الثقيلة.

قاذفات القنابل الثقيلة

في معاهدة ستارت ١، تخضع قاذفات القنابل النووية الثقيلة لقواعد حسابية أكثر مرونة من القواعد التي تخضع لها القذائف التسيارية. فتحسب كل قاذفة قنابل ثقيلة مجهزة لنقل قذائف قصيرة المدى أو تعمل بالجاذبية كـرأس حربية واحدة. وتحسب كل قاذفة قنابل ثقيلة للولايات المتحدة مجهزة لنقل قذائف انسيابية نووية طويلة المدى تطلق من الجو بعشرة رؤوس حربية، وتحسب كل قاذفة قنابل ثقيلة سوفياتية مجهزة لنقل قذائف انسيابية نووية طويلة المدى تطلق من الجو بثمانية رؤوس حربية.

وفي معاهدة ستارت ٢، ستحتسب قاذفات القنابل الثقيلة بعدد الأسلحة النووية - سواء القذائف الانسيابية النووية الطويلة المدى التي تطلق من الجو، أو القذائف القصيرة المدى، أو القنابل التي تعمل بالجاذبية - التي ستكون مجهزة بها فعلاً. وسيحدد هذا العدد في مذكرة المعاهدة ذات الصلة وسيتم التحقق من ذلك باستعراض قاذفات القنابل دفعة واحدة وبعمليات التفتيش بالموقع الروتينية المنصوص عليها في المعاهدة.

ومن الملامح الجديدة الأخرى لهذه المعاهدة أنها تنص على جواز إعادة توجيه ١٠٠ من قاذفات القنابل الثقيلة التي لم تحتسب قبل ذلك بموجب معاهدة ستارت ١ كناقلات للقذائف الانسيابية النووية الطويلة المدى التي تطلق من الجو إلى دور تقليدي. ولن تحتسب هذه القاذفات ضمن الحدود المنصوص عليها في المعاهدة للرؤوس الحربية. وستكون قواعدها مستقلة عن قواعد قاذفات القنابل الثقيلة المجهزة للأسلحة النووية، وستستخدم لمهام غير نووية فقط، وستكون مختلفة اختلافاً ملحوظاً عن قاذفات القنابل الثقيلة الأخرى من نفس النوع التي لم يعد توجيهها إلى دور تقليدي. وقد يعاد لهذه القاذفات الثقيلة دورها النووي بعد الاخطار بذلك بثلاثة أشهر ولكنها لا يجوز أن يعاد توجيهها مرة أخرى إلى دور تقليدي.

التحقق

سيستمر العمل بنظام التحقق الشامل المنصوص عليه في معاهدة ستارت ١ في ظل المعاهدة الجديدة. وستشمل معاهدة ستارت ٢ علاوة على ذلك بعض تدابير التحقق الجديدة مثل مراقبة تحويل صوامع القذائف SS-18، وإجراءات إزالة القذائف، واستعراض وتفتيش قاذفات القنابل الثقيلة للتأكد من حملتها من الأسلحة، واستعراض قاذفات القنابل المعاد توجيهها إلى دور تقليدي للتأكد من اختلافاتها الملحوظة.
